العدد الواحد والعشرون - الجزء الثاني - نوفمبر - 2024 - السنة الرابعة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية المحكّمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

International American Journal of Peer-Reviewed Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2735

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

تحقيق لاستدامة: تحول ليبيا من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري

دكتورة مريم المبروك فريعيس

محاضر بكلية القانون – جامعة طرابلس – ليبيا

m.m_af@yahoo.com

00218914524232

الملخص :

الاقتصاد الدائري يُعتبر تحولًا مهمًا وملهمًا نحو الاستدامة مقارنة بالاقتصاد الخطي التقليدي، الذي أصبح لوأكثر كفاءة أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التكامل بين عدة قطاعات مثل الزراعة والصناعة، والعمل على الوصول للتوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة .

يتطلب التحول الناجح إلى الاقتصاد الدائري وجود أطر سياسية وتشريعية قوية تُحفز الشركات على تبني الممارسات الدائرية، من خلال الحوافز الضريبية، والمنح، والدعم المالي للتقنيات الخضراء والممارسات المستدامة. كما أن إشراك المجتمع المحلي وزيادة الوعي بفوائد الاقتصاد الدائري يعدان ضروريين لتعزيز ثقافة الاستدامة، ويمكن للبرامج التعليمية وحملات التوعية العامة أن تشجع الجهود الجماعية نحو تقليل النفايات وزيادة كفاءة الموارد .

لذا، يُعتبر الاقتصاد الدائري هدفًا رئيسيًا للعديد من الحكومات والمؤسسات حول العالم، حيث يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتوفير مستقبل أفضل للجميع. تسعى ليبيا إلى تبني هذا النموذج لتحقيق تحول جذري في هيكلها الاقتصادي والبيئي، كما أن التقنيات المتقدمة مثل إنترنت الأشياء (IoT) تساهم في جعل الاقتصاد الدائري أكثر استدامة وفعالية، مما يعزز القدرات التنافسية .

إن تبني الاقتصاد الدائري يعزز المرونة الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة، مما يساعد في مواجهة تقلبات السوق وندرة الموارد، ويُوفر بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا يمثل التحول إلى الاقتصاد الدائري فرصة فريدة لمعالجة التحديات البيئية والاقتصادية في ليبيا. من خلال اعتماد هذا النهج يمكن لليبيا أن تساهم في الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يعزز التنمية المستدامة. إن تطبيق الاقتصاد الدائري ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة لتحقيق مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا .

الكلمات المفتاحية :

الاقتصاد الدائري – التنمية المستدامة – إعادة التدوير – الاقتصاد الخطي – تغير المناخ .

Achieving Sustainability: Libya's Transition from a Linear to a Circular Economy

Dr. Mariam Al-Mabrouk Freais

Lecturer at the Faculty of Law - University of Tripoli – Libya

Abstract

The circular economy is considered an important and inspiring shift towards sustainability compared to the traditional linear economy, which has become an outdated model that does not meet the aspirations of countries to face environmental and economic challenges. The transition to innovative and more efficient strategies has thus become an urgent necessity to achieve integration among various sectors such as agriculture and industry, and to reach a balance between economic growth and environmental protection to achieve comprehensive sustainable development.

The circular economy is considered an important and inspiring shift towards sustainability compared to the traditional linear economy, which has become an outdated model that does not meet the aspirations of countries to face environmental and economic challenges. The transition to innovative and more efficient strategies has thus become an urgent necessity to achieve integration among various sectors such as agriculture and industry, and to reach a balance between economic growth and environmental protection to achieve comprehensive sustainable development.

The successful transition to a circular economy requires strong political and legislative frameworks that incentivize companies to adopt circular practices through tax incentives, grants, and financial support for green technologies and sustainable practices. Involving local communities and increasing awareness of the benefits of the circular economy is also essential for promoting a culture of sustainability. Educational programs and public awareness campaigns can encourage collective efforts to reduce waste and increase resource efficiency.

Therefore, the circular economy is a primary goal for many governments and institutions around the world. This approach aims to achieve economic growth and sustainable development while preserving natural resources and providing a

better future for all. Libya seeks to adopt this model to achieve a radical transformation in its economic and environmental structure. Advanced technologies such as the Internet of Things (IoT) contribute to making the circular economy more sustainable and effective, thereby strengthening and enhancing competitive capabilities.

Adopting a circular economy enhances economic resilience by reducing reliance on non-renewable resources, helping to address market fluctuations and resource scarcity, and providing a more stable economic environment.

The transition to a circular economy represents a unique opportunity to tackle environmental and economic challenges in Libya. By adopting this approach, Libya can contribute to reducing pollution and conserving natural resources, thereby enhancing sustainable development. Implementing a circular economy is not just an option; it is a necessity for achieving a brighter and more prosperous future.

Keywords: Circular Economy - Linear Economy - Recycling- Sustainable Development - Climate Change.

المقدمة

يميز هذا العصر العديد من التحديات البيئية والاقتصادية الغير مسبوقة و التي تتطلب تغييرات جذرية في كيفية استهلاك الموارد وإدارة النفايات ، لذا فان الانتقال نحو الاقتصاد الدائري بات ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية المتزايدة، مثل التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتزايد كميات النفايات لذا يمكن أن يوفر هذا التحول فرصاً اقتصادية جديدة من خلال خلق استثمارات و وظائف خضراء وتعزيز الابتكار .

وبالتالي فالتحول إلى الاقتصاد الدائري في ليبيا يمثل فرصة ذهبية لمعالجة قضايا مثل ندرة الموارد وتلوث البيئة ، وذلك من خلال تطبيق مبادئ مثل تقليل النفايات وإعادة استخدام المواد بطرق مبتكرة. و في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بالاستدامة، يمكن لليبيا أن تصبح احدى الدول الرائدة في المنطقة بتطبيقها لحلول اقتصادية صديقة للبيئة تدعم النمو الاقتصادي وتحافظ على مواردها حتى للأجيال القادمة.

و بهذا تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الدائري وفوائده المتعددة، مع التركيز على التحديات التي قد تعترض هذا التحول وسيتم استعراض أمثلة لممارسات ناجحة في تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في مختلف القطاعات في بعض الدول الناجحة التي يمكن أن تكون نموذجاً يُحتذى به، وكيفية تكييفها لتناسب السياق الليبي ، إضافة إلى استراتيجيات السياسات والتشريعات الداعمة التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذه الرؤية مما يضع الأساس لمستقبل مستدام ومزدهر .

مشكلة الدراسة

قدمت الدول والمنظمات المهتمين بالبيئة العديد من المبادرات لأجل الحفاظ والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق استدامة البيئة. ويعد الاقتصاد الدائري أحد اهم الادوات لما له دور في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وخلق مشاريع صديقة للبيئة.

يبدو أن الاقتصاد الدائري ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة حديثة العهد بليبيا، مما يؤثر سلباً على الدور التنموي المستدام، وبناء على ذلك تطرح الدراسة التساؤل الآتي: - هل هناك توجه لتبني سياسة الاقتصاد الدائري في السياسات العامة في ليبيا؟

اهداف الدراسة

يهدف البحث إلى إبراز المواضيع التالية: -

مفهوم الاقتصاد الدائري وابعاده ومجالاته وادواته المبتكرة لاستغلال الموارد وإعادة استخدامها في مشاريع مستدامة.

التنمية المستدامة وأهدافها المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

توجه السياسات العامة لنهج وتطبيق استراتيجيات الاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستفادة من التجارب و الادبيات الاقتصادية للتعرف على ابعاد الاقتصاد الدائري من كافة الجوانب و لكل القطاعات .

أهمية الدراسة

تتركز أهمية الدراسة بابراز أهمية الاقتصاد الدائري ومقارنته بالاقتصاد الخطي التقليدي السائد لاجل تزويد صانعي السياسات بمجموعة من التوصيات تساهم في تصميم وتحسين سياسات التنمية المستدامة في ليبيا.كما تظهر أهمية هذه الورقة البحثية في بيان آثر نموذج الاقتصاد الدائري على تعزيز التنمية المستدامة في ليبيا من جانب ، ووضع مقترحات للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني من خلال العمل بهذ النموذج من جانب اخر .

الدراسات السابقة

الدراسة الاولى : (Recordà & Veronica ، 2023) تقدم كل من الباحثان ورقة عمل عن مساهمة الاقتصاد الدائري في التخفيف من اثار تغير المناخ في شهر نوفمبر من عام 2023 في ايطاليا ، و كانت اهم استنتاجات هذا التقرير هو مدى اهمية الدعم المؤسسي و السياسات لتمكين التحول من الاقتصاد الخطي السائد و المتعارف عليه الى الاقتصاد الدائري على ان يكون هذا التحول على القطاعات الرئيسية و والاطر القانونية التي ستقدم الدور الحاسم في تقديم الاطار و المبادئ لتكوين الاقتصاد الدائري ، و ازالة كل القيود التي تؤخر هذا العمل المثمر للاقتصاد و القادر على التقليل من الانبعاثات و استهلاك الموارد و التخفيف من الاثار الناجمة من تغيير المناخ . المرجع : Sanchez Martinez Veronica ، (2023)، مساهمة الاقتصاد الدائري في إستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ ، ورقة عمل ، وزارة الالبيئة و امان الطاقة ، برشلونة ، ايطاليا

الدراسة الثانية :

د. أحمد الكواز(2019) ، الاقتصاد الدائري : المفهوم ، و بعض التطبيقات و المقترحات مع الاشارة لتجربة عربية ، اتحاد الغرف العربية ، بيروت ، لبنان .استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي التعريف بالمفهوم الجديد لإدارة الاقتصاد الكلي القائم على الدائرية بدلاً من الخطية. يتطلب هذا التعريف المتطور توضيح أبرز التحديات المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية، والضغوط البيئية، وإهدار الموارد، والنمو السكاني، التي تنجم عن الاقتصاد الخطي. ومن ثم، تم تناول الوضع الراهن لتطور العمل في الاقتصاد الدائري ومقارنته بآلية عمل النموذج الخطي ، و نظرًا لأهمية استكشاف التجارب العربية النادرة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، تم تسليط الضوء على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبشكل خاص تجربة إمارة دبي. كما ركزت الدراسة على قطاع التشييد، لاسيما استخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد، كما تناولت الخطط المتاحة لتطبيق هذا المفهوم في مجالات أخرى مثل الخدمات الطبية والمنتجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى المستلزمات المؤسسية الضرورية لتحقيق ذلك.بعد ذلك، تم النظر في العلاقة بين تطبيقات الاقتصاد الدائري والسياسات الاقتصادية المختلفة، ولا سيما السياسة التجارية التي ترتبط بالعلاقات الخارجية والسياسة المالية المتعلقة بالشأن المحلي. وتضمن ذلك استعراض المواد ذات الصلة في عدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم الميزانية الخضراء في إطار السياسة المالية .

5.1 منهجية الدراسة

لأجل تحقيق الهدف من الدراسة فقد اعتمد على المنهج الاستقرائي بالاستناد على الاداة الوصفية عند عرض الاطار النظري للاقتصاد الدائري ، بالإضافة الى منهج دراسة الحالة.

التي تركز على فهم سبل التحول للاقتصاد الدائري و الحصول على اجابات لبعض التسأولات بخصوص موضوع الدراسة و التي كانت كالتالي :

ما هي ابرز العوامل التي تؤثر على انتقال ليبيا من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري؟

كيف يمكن تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على القطاعات الرئيسية مثل قطاع النفط و الزراعة و الصناعة ؟

ما هي التحديات التي تواجه ليبيا في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الدائري ؟

ما هو تاثير الاقتصاد الدائري على الموارد الطبيعية و الاستدامة البيئية في ليبيا ؟

ما هي التجارب الدولية و العربية الناجحة التي يمكن ان تستفيد منها ليبيا للشروع في التحول الى الاقتصاد الدائري ؟

في الجانب النظري، تناولت الدراسة كلا من مفهوم التنمية المستدامة والاقتصاد الخطي و الدائري وتوضيح العلاقة بينهم بالمبحث الأول والمبحث الثاني على التوالي. عارجاً على اهداف التنمية المستدامة المرتبطة بشكل مباشر بالاقتصاد الدائري و الدراسات السابقة بالمبحث الثالث . بينما المبحث الرابع تناول عرض نتائج الدراسة وختمت بمجموعة من التوصيات بالمبحث الخامس.

الإطار النظري: الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة

تمثل أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس للمناخ نقطتي تحوّل رئيسيتين في دفع العمل العالمي من أجل تعزيز التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر الدائري ومعالجة ظاهرة التغيّر المناخي. وقد ساهم تنفيذهما في نمو الوعي البيئي ودمج الاستدامة في الاستراتيجية الوطنية للدول، ما يشير إلى تحول نوعي في طريقة إدارة الوساطة المالية وهيكلة المعاملات النقدية. وعلى هذا الأساس، تم تطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ، وتتسم بالاستدامة والمسؤولية (عسولي، 2023).

الإطار المفاهيمي للاقتصاد الدائري

مفهوم الاقتصاد الدائري

الاقتصاد الدائري (CE) هو نموذج مستدام للإنتاج والاستهلاك مصمم لتقليل النفايات وتحقيق الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد. وهو يتناقض مع نهج الاقتصاد الخطي التقليدي الذي يعتمد على "الأخذ والتصنيع والتخلص" من خلال الحفاظ على المواد والمنتجات المستخدمة لأطول فترة ممكنة من خلال المشاركة والتأجير وإعادة الاستخدام والإصلاح والتجديد وإعادة التدوير. يعالج هذا النظام التحديات العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والنفايات والتلوث من خلال تنفيذ ثلاثة مبادئ أساسية: تصميم التخلص من النفايات والتلوث، والحفاظ على المنتجات والمواد قيد الاستخدام، وتجديد النظم الطبيعية (جرين ، 2024) .

و يُعرف الاقتصاد الدائري أيضا باسم اقتصاد التنمية المستدامة (بن موسى،2019)، لأنه ينطوي على تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة دون تهديدات بيئية. ويعرف بأنه الاقتصاد الذي يسعى إلى الحفاظ على قيمة المنتجات والمواد والموارد لأطول فترة ممكنة، وبالتالي يساعد في فصل النمو في التصنيع والإنتاج

والاستهلاك عن استخدام الموارد الطبيعية، ويعد بمنافع اقتصادية واجتماعية وبيئية. ينعكس وعي المجتمع الدولي بأهمية الانتقال إلى الاقتصاد الدائري بحلول عام 2030، وفي أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى إلى تحقيق تحول منهجي في مجموعة من المجالات المترابطة، مثل الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والنمو الاقتصادي، والعمل المناخي، والمدن والمجتمعات المستدامة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2023).

كما عرف الاقتصاد الدائري على انه: اقتصاد تصميمي يهدف إلى الحفاظ علي المنتجات والمواد في أعلى فائدة وقيمة لها واستخدامها أكثر من مرة (Nobre ، 2021).

البعد البيئي للاقتصاد الدائري في أوائل خمسينيات القرن العشرين، اعتمد المفهوم الأولي للتنمية المستدامة التركيز البيئي، واصفا تأثير النشاط البشري وإدارة الأراضي، والاستخدام غير الفعال للطاقة المتجددة والتلوث، لا سيما في البلدان الصناعية المتقدمة. وكانت الحجة السائدة هي أن رأس المال البيئي ينبغي أن يظل سليما إن أمكن.

في عام 1951، صدر أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل الاتحاد الدولي لحفظ البيئة. واعتبر هذا التقرير سابقة مهمة في السعي إلى تحقيق الاتساق بين الاقتصاد والبيئة. أثار تقرير نادي روما، الذي صدر عام 1972 تحت عنوان "وقف التنمية"، جدلا واسعا بين المختصين الذين انقسموا إلى داعم لعملية التنمية، ومجموعة أخرى تدعو إلى الحفاظ على البيئة. وقدم التقرير قضايا موضوعية ومثيرة للجدل فيما يتعلق بدور السكان، واستهلاك الموارد، والتلوث البيئي، والتكنولوجيا. ودق المعنيون ناقوس الخطر بشأن ما يمكن أن ينجم عن تسارع التنمية الاقتصادية والنمو السكاني من حيث استنفاد الموارد وتلوث الطبيعة والضغط على النظام الإيكولوجي (ضرار، 2006). وقد صاغ التقرير رؤية تجعل المسألتين - التنمية والحفاظ على البيئة - خيارين متناقضين يصعب التوفيق بينهما (أبورونية وكشادة، 2022).

وفي نفس العام 1972 عقد مؤتمر البيئة البشرية في مدينة ستوكهولم، وكان هذا المؤتمر بداية الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث، ودعي من خلال هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الدول لتخطيط التنمية بالبيئة من خلال حماية مواردها الطبيعية واحترام حق الأجيال الحالية والقادمة في التنمية. في عام 1981، نشر الاتحاد الدولي لحفظ الموارد الطبيعية تقريرا عن الاستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة، ولأول مرة تم تقديم تعريف محدد للتنمية المستدامة، حيث تم تعريفها على أنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة البشرية، مع مراعاة قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكانياتها. وهذا يعني أن التنمية المستدامة قدمت في الأصل كنهج لدمج رأس المال الإيكولوجي في استراتيجيات التنمية طويلة الأجل.

وبشكل أكثر تحديدا، يشير البعد البيئي إلى النشاط الذي يعترف بمحدودية الموارد والحاجة إلى الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية. الاستدامة البيئية لتشمل رأس المال الطبيعي والحفاظ عليه. إن العلاقة المتبادلة بين هاتين الظاهرتين الرئيسيتين (الموارد المحدودة واستنزاف تلك الموارد الطبيعية في المشاريع الاقتصادية) جعلت من الضروري إدارة التفاعل بين التنمية الاقتصادية والظروف البيئية (أبورونية، 2010).

وقد أدى هذا الترابط إلى إدماج رأس المال الاقتصادي في مناقشة التنمية المستدامة، التي تشير إلى قدرة رأس المال البيئي ورأس المال الاقتصادي على الحفاظ على نوعية الحياة أو تحسينها بطريقة مستدامة. وعلى الرغم من أهمية ما ورد في تقرير الاستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة، إلا أن مفهوم التنمية المستدامة جاء لأول مرة في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED, 1987).

مزايا الاقتصاد الدائري

تعود أهمية نهج الاقتصاد الدائري الى: ندرة الموارد واستنزافها، وآثار تغيرّ المناخ، والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي .واعتماد الدول العمليات والحلول الدائرية يساعد في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتكييف المجتمعات ّ مع التغيرات المناخية المستقبلية، وتنظيف المحيطات والبحار من النفايات البلاستيكية، والحد من تلوث الهواء وآثاره المدمرة على الصحة في المدن، وزيادة توافر المياه. كما يدعم النهج الدائري تنويع الاقتصادات وزيادة فرص العمل، ويعزز تمكين الوصول الى الموارد والخدمات.

وبناء على ما تقدم فان من اهم مزايا الاقتصاد الدائري التي تجعل له الريادة والهدف الحيوي لأغلب اقتصاديات العالم تتمثل في (ناشد، 2023):

يعمل الاقتصاد الدائري على الحفاظ على جودة الحياة من خلال ترشيد الاستهلاك والإنتاج وفي ذات الوقت تقليل وتدوير المخلفات بصورة عامة وتقليل وتدوير المخلفات الخطرة والإلكترونية بصورة خاصة.

يساهم في تعزيز الكفاءة وخفض الطاقة الكهربائية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخلق فرص عمل مستدامة في عمليات التدوير المستمرة.

الحفاظ على المواد الأولية والخام عن طريق إعادة نقل ملكيتها من المستهلك الى المنتج بدالً من التخلص منها وتحويلها الى نفايات، ويقوم المنتج من خلال المشروعات المتخصصة في إدارة النفايات باستدامة تدويرها، مما يؤدي الى القضاء على العديد من التحديات من قضية تغير المناخ، وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المطرد.

يهدف الى الاستدامة وإبقاء الموارد والمواد في أعلى قيمة وفائدة باستخدام التقنيات ً على قيمة اقتصادية مهما طال إعادة تدويرها، مما يقلل الحديثة لاسيما انها تحتوي العبء والضغط على الموارد المتاحة من جهة، ويقلل استيرادها من الخارج وبالتالي يخفف العجز في ميزان المدفوعات للدول المختلفة.

استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة صديقة البيئة التي لا تشكل خطورة على مستوى الاستدامة وعدم تعرضها للنضوب وان استخدامها يحتاج لتكلفة مرتفعة على المدى القصير بينما تعد أكثر توفي ارً على المدى المتوسط والطويل، وكذلك على مستوى النظم البيئية تحافظ على التنوع البيولوجي واستقرار المناخ ناهيك عن الحفاظ على صحة الكائنات الحية.

شكل رقم (1)

المبادئ الاساسية لاقتصاد الدائري

تعريف الاستدامة في الاقتصاد الجديد .

منذ بداية الثورة الصناعية، سيطر على الاقتصاد العالمي ما يسمى بإنموذج الاقتصادي الخطي، والذي أثبت محدوديته، وشكّل ضغطاً كبيراً على موارد العالم. وفي ظل محدودية الموارد وتنامي القضايا البيئية، أصبح من المهم البحث عن نماذج اقتصادية جديدة وأكثر استدامة، فبدأ التوجه نحو الاقتصاد الدائري من خلال وضع خطوات متقدمة للتخلص من النفايات والاستفادة منها بأقل تكاليف اقتصادية وبيئية. وتتحدد مساهمة الاقتصاد الدائري في التنمية المستدامة من خلال قدرة الاقتصاد الدائري على تحقيق رؤيته لاقتصاد مرن ومبتكر وشفاف، وعلى نجاحه المستمر في بناء شراكات عالمية مع الشركات والحكومات والمجتمع المدني محمد حميد (2021) .

4.1.2 الاقتصاد الخطي

أصبح الاقتصاد الحالي أو ما يسمى بالاقتصاد الخطي الذي يعتمد على "الاستخلاص، الإنتاج، الاستهلاك والمخلفات" يساهم بشكل كبير في تدهور الموارد الطبيعية بسرعة تفوق النمو الاقتصادي.(وليد حسان الاشوح (2022) .

لذا فإن الاقتصاد الخطي يتعامل مع المواد الخام و من ثم تصنيعها كمنتج و تنتهي دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفايات مهملة . (داودي عبدالفتاح و دقيش جمال(2019) .

ومن المعروف ان دول العالم تعتمد نموذج الاقتصاد الخطي و الذي يقوم و يسعى الي زيادة النمو الاقتصادي و الذي تسبب في حدوث فجوة بين عرض الموارد الطبيعية المتوفرة و الطلب المتزايد لاساليب انتاج صناعية شديدة التلوث .

أكد العلماء أن عام 2023 كان الأكثر سخونة على الإطلاق؛ إذ بلغت مستويات الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس نتيجة حرق البشر مصادر الوقود الاحفوري مستويات غير مسبوقة.

ورغم أن ارتفاع درجات الحرارة على أساس سنوي يقف وراءه تغيرات طبيعية، إلا أن العقد الماضي شهد ارتفاعاً عالمياً بمتوسط بلغ حوالي 1.2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية . مستويات الغازات الدفيئة وغازات الاحتباس الحراري ودرجات الحرارة العالمية ومستوى سطح البحر قد سجلت جميعها أرقاماً قياسية جديدة، بينما انخفض الجليد البحري في المحيط المتجمد الجنوبي إلى مستوى قياسي . ولم يتوقف الأمر على موجات احترار عالمية قاسية بل امتد الأمر إلى تعرض الكثير من دول العالم لظواهر طقس متطرفة مرتبطة بظاهرة تغير المناخ .

كما ادت العاصفة دانيال إلىهطول امطار غزيرة و فيضانات و انهيارات ارضية ، و فيضانات شديدة في اليونان وبلغاريا وتركيا قبل عبور البحر المتوسط لتضرب شرق ليبيا. (مارتين كوبلر ، 2023) .

وما انفكت آثار تغير المناخ تزيد من تفاقم التحديات البيئية في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فرغم أن متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة في هذه البلدان أقل من المتوسط العالمي، إلا أن وتيرة الزيادة جد سريعة. فبين عامي 1990 و 2019، زاد معدل الانبعاثات بنسبة 91%، لتبلغ بذلك 9.2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بينما زاد نفس المعدل على المستوى العالمي بنسبة 53% فقط. وعلاوة على ذلك، أظهرت أحدث التقديرات المتاحة أن أكثر من

نصف البلدان الأعضاء في المنظمة معرضة بشدة لآثار تغير المناخ نتيجة قدراتها المحدودة على تخفيف منها والتكيف معها. كما يسلط التقرير الضوء على حقيقة أن تغير المناخ يفاقم من مواطن الضعف الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في بلدان المنظمة، مما يؤثر على مختلف جوانب النظم الغذائية،لا سيما الإنتاج الزراعي، وإمكانية الحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية.(تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة (2023).

كما أدى التعدي على الأراضي الزراعية والغابات إلى فقدان 11% من التنوع البيولوجي، كل ذلك من مرحلة الاستخراج إلى مرحلة التصنيع، وما ينتج عنهما من مخلفات والتي تسمى 'cradle- to-gate' ويذكر التقرير أن الاستمرار بنفس المعدلات الاستهلاكية وعدم التخلص الآمن من المخلفات في الفترة من 2015 إلى 2060 سيؤدي إلى زيادة الضغط على استخراج المعادن إلى أكثر من الضعف وزيادة الطلب على الكتلة الحيوية (الغذاء) أكثر من 20%، وزيادة الطلب على المراعي 25% وزيادة كمية المخلفات إلى 3.75 مليار طن مما يؤدي إلى فقدان أكثر من 10% من الغابات و20% من الموائل الطبيعية الأخرى مثل الأراضي الزراعية والمراعي وزيادة 43% في حدة تغيرات المناخ. (جمعية الأمم المتحدة للبيئة 2019) .

5.1.2 مقارنة بين الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري

بدأت اغلب الدول في البحث عن بديل للنظام التقليدي لنموذج الاقتصاد الخطي السائد في جميع اقتصاديات العالم الذي يقوم على تنامي الانتاج والاستهلاك بصورة مستمرة ومن ثم ما يخلفه ذلك النمط من مخلفات ضخمة، او ما يعرف بنمط waste-make-take الى نموذج انتاج صديق للبيئة يعتمد بشكل أساسي على ابتكار تقنيات جديدة وطرق انتاج حديثة تعتمد على الرشادة في الاستهلاك والانتاج معا وهو ما يعرف "بالاقتصاد الدائري" الذي يعتمد على الاستخدام المستمر طويل ألامد وإعادة التدوير للمدخلات والموارد الطبيعية وقلة النفايات والمخلفات الى اقل قدر ممكن، ولذا فهو يعد طوق نجاة ومنقذ للبيئة من مخاطر وتهديدات الاقتصاد الخطي.(سوزي عدلي ، 2023) .

يكمن الهدف من الاقتصاد الدائري في بناء اقتصاد لا تنبعث منه النفايات، بل يعيد استخدام المنتجات التي تم استهلاكها بالفعل، بشكل متكرر (احمد سلطان ، 2023) .الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري هما نماذج اقتصادية تستخدم لفهم سلوك الأسواق وتحليل التدفقات الاقتصادية، لكنهما يعتمدان على منهجيات مختلفة. الاقتصاد الخطي يستند على فرضيات بسيطة تفترض عدم وجود تغيرات في العوامل الاقتصادية، بينما يعتمد الاقتصاد الدائري على فكرة التدوير المستمر للموارد والطاقة، ويسعى إلى تحقيق الاستدامة من خلال استخدام الموارد بفعالية وتجديد الموارد الطبيعية .

جدول رقم (1)

جدول مقارنة بين الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري

الرقم	الجانب	الاقتصاد الخطي	الاقتصاد الدائري
1	الأساس النظري	نموذج "اخذ-صنع-التخلص " (Take-Make-Dispose)	نموذج "اخذ-صنع-استخدام-إعادة تدوير" (Take-Make-Use-Return)

2	إدارة الموارد	استخراج الموارد واستخدامها ثم التخلص منها	تصميم منتجات لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير
3	إعادة الاستخدام والتدوير	نادرًا ما يشمل استراتيجيات لإعادة الاستخدام أو التدوير	يشجع على إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها
4	التصميم والإنتاج	يركز على الإنتاج بأقل تكلفة مع أقل اهتمام بالدورة الحياتية	يشجع على تصميم منتجات قابلة لإعادة الاستخدام والتدوير
5	التأثير البيئي	يؤدي إلى زيادة النفايات وتلوث البيئة	يقلل من النفايات ويعزز الاستدامة البيئية
6	النمو الاقتصادي	يعتمد على النمو المستمر في الإنتاج والاستهلاك	يسعى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تحسين كفاءة الموارد

من اعداد الباحثة.

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تحدياً هاماً لخلق توازن بين ابعادها الثلاث، حيث تسعى المجتمعات والدول إلى تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي المستدام والرفاه الاجتماعي مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ولضمان ذلك من الضروري ان تكون معدلات النمو مستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام نموذجاً بديل او متطور لمفهوم التنمية الاقتصادي التقليدي، فهو يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. رافق هذا المفهوم التفكير في المفهوم البديل للنمو اقتصادي مستدام الذي يعتمد على استغلال الموارد بشكل مستدام وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

عرفت الاسكوا النمو الاقتصادي المستدام بأنه: الاتجاه الصاعد في صافي الناتج المحلي المكيف بيئيًا في ظل ظروف وافتراضات معينة (الاسكوا، 1997: 102). النمو المستدام هو الاسم الذي يطلق على نمط النمو الاقتصادي في الاقتصاد. يشير هذا إلى نمو مستقر للغاية. أي مستمر على المدى الطويل من أجل تحقيق تنمية أكبر، وأنه يخضع لتغيرات قليلة مع مرور الوقت.

في سياق النمو المستدام، يعتبر البعد البيئي أحد أهم العوامل التي يجب مراعاتها. يتعين على المجتمعات العمل على الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية. يتضمن ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي. بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يعزز الاقتصاد بشكل مستدام وعادل، ويخلق فرص العمل لجميع شرائح المجتمع.

خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.

تلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان.

تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.

تعتمد على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة (الدويكات، 2016).

مجالات التنمية المستدامة

من خلال آلياتها ومحتواها ومجال تطبيقها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولتحقيق ذلك، يتطلب التركيز على ست مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، يمكن تلخيصها بما يلي (الهيتي والمهندي، 2008: ص 15-16) و (مسعودي واخرون، 2019) و (أبورونية وكشادة، 2022):

احترام البيئة الطبيعية: الذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستنزاف غير المبرر وغير الرشيد للموارد الطبيعية، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية .

العمل على تحقيق الأمن الغذائي المستدام: من خلال استدامه الموارد الطبيعية واستدامة التنوع الحيوي؛

تعزيز الوعي: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

تحقيق التوازن بين الابعاد الثلاث للتنمية وأولويات المجتمع: ويتم ذلك عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية في المجتمع بما يكفل النمو الاقتصادي المنشود اجتماعياً وأخلاقياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية فقط وبصورة عادلة ومقبولة.

التزامات التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الالتزامات لتمويل اخضر مستدام منها (بن عمر، 2022: 296):الالتزام بالاستدامة: تحتاج المؤسسات المالية إلى التعهد برعاية البيئة والاخذ في الاعتبار العدالة البيئية خلال القيام بالممارسات المصرفية التجارية مثل الائتمان والاستثمار والاكتتاب وتقديم المشورة.

الالتزام بعدم إلحاق الضرر: يجب على المصارف التأكد من أنها ال تسبب أي ضرر من خدماتها وعملياتها الجارية.

الالتزام بالمسؤولية: يجب أن تكون البنوك والمؤسسات المالية مسؤولة عن التأثيرات التي تحدثها على البيئة .

الالتزام بالقيادة والدور الريادي: يجب أن تضمن المؤسسات المالية مسؤوليتها أمام مختلف الجهات والقيام بدور ريادي في مراعاة البيئة .

الالتزام بالشفافية: يجب على مقدمي خدمات التمويل الافصاح عن ممارسات التمويل وسائر الخدمات المصرفية لمختلف الجهات لضمان فهمهم للمعاملات الجارية

الالتزام بالأسواق المستدامة والحوكمة: يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تدعم السياسات والتشريعات التنظيمية التي تشجع نهج الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

1.1 الاقتصاد الدائري واهداف التنمية المستدامة

يرتبط الاقتصاد الدائري ارتباطا مباشرا وغير مباشر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ في الاعتبار ان كافة اهداف ذات ابعاد بيئية واقتصادية واجتماعية أساسية لاستدامة التنمية (الاسكوا، 2023)، يمكن ان نبرز ما يقارب من تسعه أهداف من 17 هدفاً ذات صلة بالتحول الى الاقتصاد الدائري. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين لمستقبل أفضل للأجيال القادمة. وسنحاول في هذا المبحث ان نحدد الأهداف ذات الصلة بالتحول للاقتصاد الدائري للوصول الى بيئة متوازنة نظيفة من جهة، واستدامة الموارد الطبيعية لأطول عمر افتراضي لها من خلال التقنيات الحديثة والمتطورة من جهة أخرى (ناشد، 2023).

تتميز أهداف التنمية المستدامة 2030 بتوسع نطاقها، لأنها تعالج عناصر مترابطة للتنمية المستدامة، هي النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة (الاسكوا، 2021).

يمثل الهدفان 7 و12 نموذجان لارتباط اهداف التنمية المستدامة بالاقتصاد الدائري موضوع الدراسة بشكل مباشر، بينما يمثل الهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وجدير بالذكر ان الأهداف الأخرى أغلبها يتعلق بأهداف ومتطلبات التحول للاقتصاد الدائري خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الأمن الغذائي الهدفين 1 و2 وضمان توافر المياه النظيفة واعدة تدوير استخداماتها والصحة والنظافة الصحية الهدفين 3، 6، وتشجيع الابتكار وتحفيز التصنيع الشامل للجميع واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 9 و13، والحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام، وحماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مسارها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي 14 و15 وبذلك يمكن القول ان الأمم المتحدة اهتمت بشكل واضح بتحقيق التحول الدائري لدول العالم كنموذج للإنتاج المستدام تلتزم به كافة الدول

كهدف للتنمية المستدامة 2030 ولديها الإجراءات والتدابير التي تتأكد بها من حدوث هذا التحول من الأسلوب الخطي التقليدي الى الدائري المستدام. كما هو موضح بالشكل رقم 1:

الشكل 1: ارتباط الاقتصاد الدائري بأهداف التنمية المستدامة

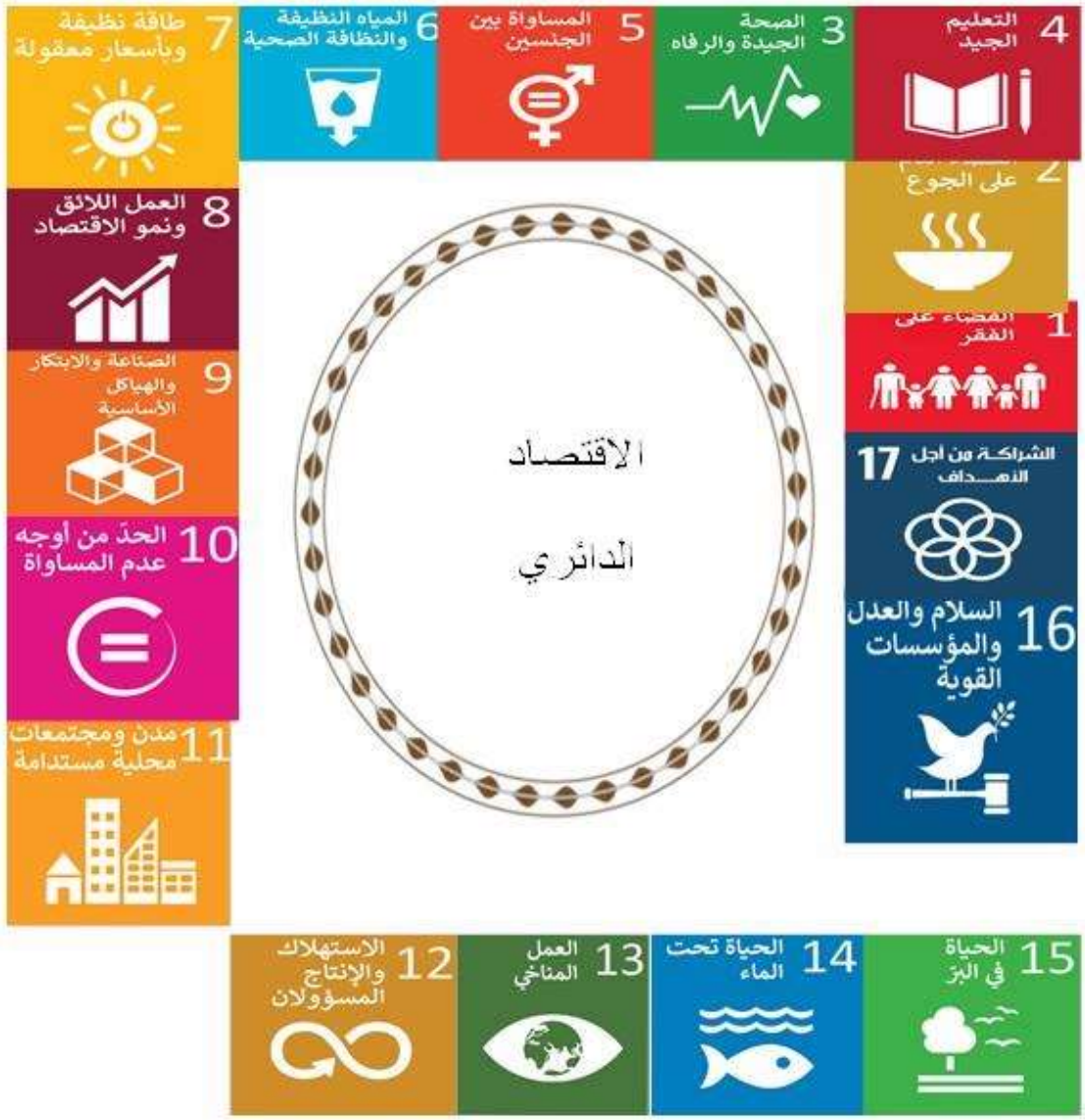

لذلك سنتعرض لهم فيما يلي :

يتناول الهدف 7 ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030، مما يحقق: (ناشد، 2023)

زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموع مصادر الطاقة العالمية

مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة

تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، الكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الاحفوري المتقدمة والانظف، تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة،العمل على توسيع نطاق البنية التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية.

جدير بالذكر ان هذا الهدف يبلور على نحو قاطع اهم مبررات التحول من الاقتصاد الخطي الى الدائري فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة صديقة البيئة مع وجود حلول تقنية لمصادر الوقود الاحفوري لتقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة الى أدني حد ممكن باستخدام التقنيات الحديثة مما يضمن الحفاظ على البيئة.

يتعلق الهدف 12 بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. على ان يتحقق ذلك من خلال تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.

كذلك تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام 2030،

تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف،

الحد من خسائر الاغذية في مراحل الانتاج وسلاسل الامداد، في بما ذلك خسائر ما بعد الحصاد، تحقيق الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها،

الحد من إطلاق النفايات في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الانسان والبيئة .

الحد من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال،

تشجيع المؤسسات، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في تقاريرها الدورية، تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، و فقا للسياسات والاولويات الوطنية،

ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030،

دعم البلدان النامية ً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والانتاج لتعزيز قد ارتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما الاكثر استدامة،

الاهتمام بوضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة،

ترشيد إعانات الوقود الاحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الاسواق، التقليل إلى أدنى حد من الاثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

فاستر كابيتال 2024، الانتقال الى اقتصاد دائري

3. 2.1 تجارب دولية في تطبيق الاقتصاد الدائري

عدة دول تبنت سياسات الاقتصاد الدائري بنجاح، مثل :

الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2015) قام الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية للاقتصاد الدائري تهدف إلى تقليل الفاقد وتعزيز إعادة التدوير. تضمنت هذه الاستراتيجية عدة مبادرات مثل تحسين تصميم المنتجات وزيادة كفاءة استخدام الموارد .

تجربة هولندا في الاقتصاد الدائري

هولندا تعتبر من الرواد في تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على مستوى الدولة في مواجهة التحديات البيئية والنفاد المحتمل للموارد الطبيعية، تبنت هولندا سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق اقتصاد دائري مستدام.

رغم ان الاستدامة مدرجة في جدول أعمال العديد من البلدان ، لكن حكومة هولندا اعتمدت خططاً جرئية لجعل الاقتصاد دائرياً في اسرع وقت ممكن .(بيرن ،2023) .

استراتيجية هولندا للاقتصاد الدائري

.(European Commission. (2015)

تعمل هولندا على تبني استراتيجيات الاقتصاد الدائري من خلال تطوير سياسات تركز على إعادة تدوير المواد، وتقليل النفايات، وتحسين استدامة التصميمات. أطلقت الحكومة الهولندية خطة وطنية لتحويل الاقتصاد إلى نموذج دائري بحلول عام2025. تدعم هولندا الابتكارات في مجال إعادة التدوير، بما في

ذلك تطوير تكنولوجيا جديدة لتحويل النفايات إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام، وتعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اهدافها

. (2016 (Buren

تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال الاقتصاد الدائري

الإمارات العربية المتحدة تعتبر من الدول الرائدة في تبني مبادئ الاقتصاد الدائري في العالم العربي. شهدت الدولة تحولات كبيرة نحو تحقيق استدامة بيئية، بما في ذلك تطوير استراتيجيات لإدارة الموارد والنفايات بشكل فعال. تسعى الإمارات إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تقليل النفايات وتعزيز إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

في عام 2023 م أطلقت بلدية دبي مبادرة لتجميع 3 مليون عبوة بلاستيكية وإعادة تدويرها، وهو ما يعادل 60 طناً من البلاستيك نوع(PET) ، الذي يُستخدم على نطاقٍ واسعٍ في عبوات المياه والمشروبات الغازية والعصائر وحافظات الأطعمة، وذلك بسبب متانته وشفافيته ووزنه الخفيف، فضلاً عن عدم سميته وكفاءته الإنتاجية العالية في إعادة التدوير(الامارات اليوم ، 2023).

3.1.3 الدراسات السابقة :

تعد مراجعة الأدبيات جزءًا حيويًا من إعداد الأوراق البحثية، حيث توفر السياق النظري وتساعد في تحديد الفجوات البحثية. ولقد أصبح مفهوم الاقتصاد الدائري محور اهتمام العديد من الباحثين وصناع القرار حول العالم، بما في ذلك الدول العربية. نستعرض هنا الأدبيات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الدائري، مع التركيز على الأبحاث التي قدمت مساهمات رئيسية في هذا المجال .

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم الاقتصاد الدائري محور اهتمام العديد من الباحثين وصناع القرار حول العالم، بما في ذلك الدول العربية. تستعرض هذه الفقرة الأدبيات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الدائري، مع التركيز على الأبحاث التي قدمت مساهمات رئيسية في هذا المجال .

Geissdoerfer and others (2017) تستعرض هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد الدائري كإطار عمل جديد للاستدامة. يشرح المؤلفون كيف يختلف الاقتصاد الدائري عن النماذج التقليدية للاقتصاد الخطي الذي يعتمد على "استخراج، تصنيع، استهلاك، ورمي". يشدد الاقتصاد الدائري على أهمية "التقليل، إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير"، ويهدف إلى خلق نظام اقتصادي يستفيد من الموارد بشكل مستدام من خلال تقليل النفايات وزيادة كفاءة استخدام الموارد، يتناول المقال أيضاً الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة للتحول إلى الاقتصاد الدائري، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وخلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الباحثون التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذا النموذج، بما في ذلك الحواجز التنظيمية ونقص الوعي بين الشركات والجمهور (Korhonen& others. 2018)

محمد حميد (2021) منذ بداية الثورة الصناعية، سيطر على الاقتصاد العالمي ما يسمى بإنموذج الاقتصادي الخطي، والذي أثبت محدوديته، وشكّل ضغطاً كبيراً على موارد العالم. وفي ظل محدودية الموارد وتنامي القضايا البيئية، أصبح من المهم البحث عن نماذج اقتصادية جديدة وأكثر استدامة، فبدأ التوجه نحو الاقتصاد الدائري من خلال وضع خطوات متقدمة للتخلص من النفايات والاستفادة منها بأقل تكاليف اقتصادية وبيئية. وتتحدد مساهمة الاقتصاد الدائري في التنمية المستدامة من خلال قدرة الاقتصاد الدائري

على تحقيق رؤيته لاقتصاد مرن ومبتكر وشفاف، وعلى نجاحه المستمر في بناء شراكات عالمية مع الشركات والحكومات والمجتمع المدني .

تعد هذه المراجعة الأدبية خطوة هامة لفهم الخلفية النظرية والتطبيقية لمفهوم الاقتصاد الدائري. توفر الأدبيات السابقة قاعدة معرفية قوية يمكن الاستناد إليها لتطوير استراتيجيات جديدة وفعالة لتطبيق الاقتصاد الدائري في ليبيا و بالتالي تعزيز التنمية المستدامة ولمعرفة مقدار التغير عند التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري

الشكل رقم (2)

التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري

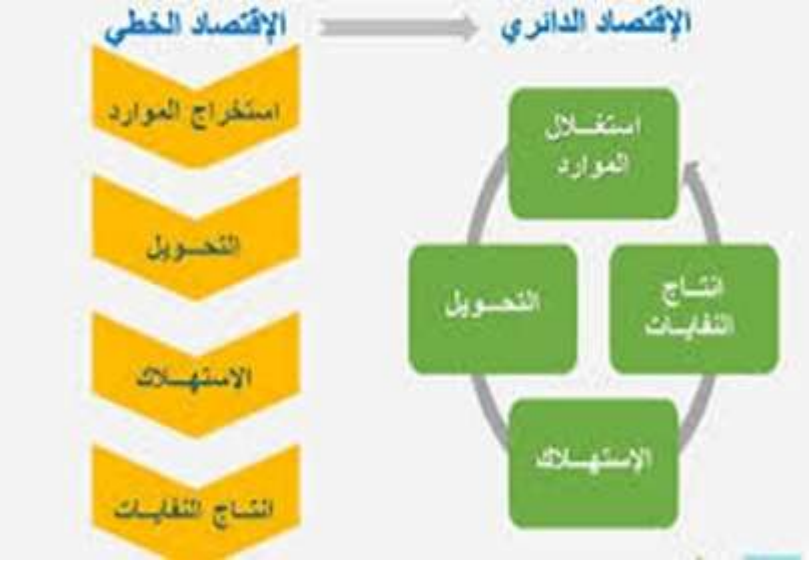

المصدر: أويكوس للبيئة والتنمية المستدامة

الإطار التطبيقي: الاقتصاد الدائري والاتجاه العام في ليبيا

تعد ليبيا من الدول المنتجة للنفط، الذي سيطر على قسط كبير من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ويكاد يكون المنتج الوحيد في سلة الصادرات الليبية، وتقو م عمليات الإنتاج النفطي على معدلات عالية من التلوث، وللتدليل على ذلك يمكن القول أن معدلات إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون .

قد شهدت ليبيا معدلات متنامية خلال الفترة 1990-2019، وذلك من 36.5 مليون طن سنة 1990 إلي ما مقداره 54.5 مليون طن سنة 2019 (OWD2022,)، ويدل ذلك على أن الاقتصاد الليبي يواجه العديد من التحديات البيئية التي تحد من إمكانية إستدامة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر .الجدير بالذكر أن السياسة الاستثمارية الاقتصاد الليبي ممثلة بأنماط توزع التكوين الرأسمالي الثابت على فروع النشاط الاقتصادي إنما غير متوافقة ومتطلبات تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري وللتدليل على ذلك يمكن القول أن نسبة التمويل الرأسمالي الثابت المخصص لبند الآلات والمعدات ووسائل النقل وعمليات استكشاف النفط قد بلغت سنة 2006 ما نسبته،60.3% انخفضت سنة 2019 ما نسبته 41.99% (وزارة التخطيط ، 2022).

النتائج

و لاهمية تحول ليبيا إلى الاقتصاد الدائري يمكن القول الاتي:

يعزز التحول إلى الاقتصاد الدائري من تنويع الاقتصاد الليبي ويقلل من الاعتماد الكلي على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة واستقرارًا.

يساعد التحول إلى الاقتصاد الدائري في الحفاظ على الموارد الطبيعية في ليبيا، مثل النفط والمياه والتربة، من خلال تقليل الهدر وتحفيز إعادة التدوير واستخدام الموارد بكفاءة .

يقلل التحول إلى الاقتصاد الدائري من التلوث البيئي ويحسن جودة الهواء والمياه في ليبيا، مما يحسن صحة المواطنين ويحافظ على التنوع البيولوجي.

و اخيرا يمكن للتحول إلى الاقتصاد الدائري أن يعزز التنمية المستدامة في ليبيا من خلال تعزيز الابتكار وتشجيع الريادة في مجالات مثل تكنولوجيا الطاقة المتجددة وإعادة التدوير والتصنيع المستدام.

التوصيات

توصلت الدراسة لجملة من التوصيات أهمها النقاط التالية :

الاستفادة من تجارب دول العالم للتغلب على مساوئ الاقتصاد الخطي عند وضع برامج معالجة النفايات بمختلف أنواعها لتوفير الجهد و الوقت و المال .

الاسراع في وضع السياسات و تنفيذها بالاجراءات العاجلة للحد من رمي النفايات و التلخلص منها بطرق صحية تخدم البيئة و اعادة تدويرها بأحدث الطرق و الاساليب .

نشر التوعية بين المواطنين عند استهلالكم للطعام و توعيتهم للحد من اهدار الاطعمة للتقليل من كمة النفايات و المخلفات .

توفير التمويل اللازم لبلوغ الهدف من الاقتصاد الدائري من بيئة نظيفة صحية خضراء في ليبيا .

ينبغي تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد الدائري وفوائده للمجتمع الليبي من خلال حملات توعية وتثقيفية في وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني.

تطوير السياسات الحكومية من خلال وضع سياسات واستراتيجيات واضحة وفعّالة لتعزيز الاقتصاد الدائري وتشجيع الاستثمار في قطاعات مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة .

ينبغي على ليبيا تعزيز التعاون الدولي والشراكات مع المنظمات الدولية والشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية لنقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة في مجال الاقتصاد الدائري .

يجب دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الاقتصاد الدائري في ليبيا لتطويرحلول محلية مبتكرة وفعّالة لتحقيق الاستدامة. القوانين و التشريعات و اللوائح اللازمة للعمل بالاقتصاد الدائري في كافة المجالات و القطاعات الحكومية .

ينبغي على الحكومة توفير بيئة استثمارية ملائمة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الدائري وتقديم الحوافز المالية والضريبية المناسبة .

هذه التوصيات يمكن أن تساهم في تعزيز التحول إلى الاقتصاد الدائري في ليبيا وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى الطويل .

الخلاصة

من اجل هذا و لخدمة الوطن و المواطن و الجيل الحالي و الاجيال القادمة يجدر بالحكومة و المجتمع المدني و جميع المواطنين السعي لتكاثف جهودهم للارض و كل البشر لتعزيز التنمية المستدامة و تحقيقها من خلال الاقتصاد الدائري و الذي هو الحل الامثل.

تعتبر ليبيا، مثل العديد من الدول الأخرى، على مفترق طرق اقتصادي حيث يواجه التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة. في هذا السياق، يبرز التحول إلى الاقتصاد الدائري كخطوة حاسمة نحو تحقيق الاستدامة وتعزيز التنمية في البلاد. من خلال تحويل الاقتصاد من نموذج استنزافي إلى نموذج دائري يعتمد على إعادة التدوير واستخدام الموارد بكفاءة، يمكن أن يحقق الاقتصاد الدائري فوائد عديدة للمجتمع الليبي .

أحد الجوانب الرئيسية للتحول إلى الاقتصاد الدائري هو الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة في ليبيا، مثل النفط والمياه، من خلال تقليل الهدر واستخدام الموارد بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم التحول في تحسين جودة البيئة وصحة المواطنين من خلال تقليل التلوث وزيادة الوعي بالبيئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزز الاقتصاد الدائري التنمية المستدامة ويخلق فرص عمل جديدة في قطاعات مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة .

من أجل تحقيق التحول إلى الاقتصاد الدائري في ليبيا بنجاح، يجب على الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والدولية التعاون معًا ووضع سياسات واستراتيجيات فعالة تعزز هذا التحول. بالتالي، يمكن أن يكون التحول إلى الاقتصاد الدائري خطوة حاسمة نحو تعزيز الاستدامة والازدهار في ليبيا في المستقبل .

تحول الاقتصاد الدائري ليس مجرد مفهوم فقط، بل هو استراتيجية شاملة تستهدف تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها ليبيا، يمكن أن يكون التحول إلى الاقتصاد الدائري نقطة انطلاق حاسمة نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا للأجيال القادمة. إن تبني هذه النهج يتطلب التزاماً جاداً وجهوداً مشتركة من جميع أطراف المجتمع، ولكن النتائج المحتملة تستحق كل الجهد المبذول.

فلنتجه نحو مستقبل مستدام، حيث يتمتع الجميع بحياة كريمة وصحية، وتزدهر البيئة وتزدهر الاقتصادات، ونحقق التوازن المثالي بين احتياجاتنا اليومية واحتياجات الأجيال القادمة.

الخاتمة

ليبيا تواجه تحديات كبيرة في تطوير الاقتصاد الدائري بسبب الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، هناك بعض المبادرات والجهود التي تسعى لتحقيق استخدام أكثر فعالية للموارد وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية. رغم هذه التحديات الكبيرة، فإن ليبيا مستمرة في السعي لاستكشاف وتنفيذ مفاهيم الاقتصاد الدائري كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية المستقبلية. من خلال

تعزيز الابتكار والاستثمار في البنية التحتية اللازمة، يمكن لليبيا أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى البعيد.

المراجع

- أبورونية حميدة وكشادة أسامة. (2022). المؤسسة الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة باستخدام معيار ايزو 26000 للمسئولية الاجتماعية: شركة المدار الجديد انموذجا. المجلة الدولية للعلوم والتقنية ISTJ. العدد 31، ص1-41
- الاسكوا. (1997). النمو الاقتصادي المستدام. إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات/ الشعبة الإحصائية، دراسات في الأساليب، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية، العدد 67، الأمم المتحدة، نيويورك، ص. 102، [وقت الاسترداد 2023].
- الاسكوا. (2021). خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. www.unescwa.org [وقت الدخول، 2023].
- الدويكات براء. (2016). خصائص التنمية المستدامة، https://mawdoo3. ، [وقت الدخول 2023 ديسمبر]
- الهيتي نوزاد والمهندي حسن. (2008)، التنمية المستدامة في دولة قطر. الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة – قطر.
- بن عمر الأخضر، (2022)، التحول نحو المصارف الخضراء بين الواقع والمأمول على ضوء التجارب العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد: (2)، ص: 389 – 404
- عسولي دلال، (2023)، التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إمكانات التمويل الإسلامي، جامعة حمد بن خليفة https://www.hbku.edu.qa/ar/news/green-finance-sdgs
- صالح أيمن، (2022)، التمويل الأخضر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الامارات
- ضرار ، أحمد. (2006)، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، معهد الإسلام للمعرفة، تم الاسترجاع من جامعة الجزيرة.
- مسعودي محمد، واخرون، (2019)، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعد للدول النامية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، صفحة 203 – 211.
- الحويج فرج. (2023). السياسة الاستثمارية في ليبيا وتحديات الاقتصاد الأخضر.
- الدكتورة اليزابيث جرين ، دور الاقتصاد الدائري في التنمية المستدامة ، مارس 16، 2024 .
- محمد حميد محمد (2021) ، ، لاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الريادة و الاعمال ، جامعة النهرين، بغداد، العراق ، المجلد (2) ،العدد 03: 2021 ، https://doi.org/10.56967/ejfb202110 .
- مجلة المنهل الاقتصادي. الرقم (1). العدد 6. ص ..55-66
- ناشد سوزي. (2023). استدامة الموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد الدائري. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. رقم (4)، المجلد (9). العدد (1). ص 195 – 282.

- بن موسى نبيل. (2022). دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة التنويع الاقتصادي. المجلد (3). العدد (1). ص 32-48.
- التحول من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري ، 2019 ، أويكوس للبيئة والتنمية المستدامة.
- الأمم المتحدة، (2010)، الأهداف التنموية للألفية، المذكرة التنموية، www.sustainabledevelopment.un.org
- وزارة التخطيط، (2022)،
- وليد حسان الاشوح(2022) ، الاقتصاد الخطي يهدد مواردنا . منصة أريد . ARID. SCIENTIFIC LTD
- داودي عبدالفتاح و دقيش جمال(2019) ، الانتقال من الاقتصاد الخطي الي الاقتصاد الدائري – الاسباب و الحلول . مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية مجلد : 03/ العدد : 02/ المركز الجامعي غليزان .
- مارتين كوبلر (2023) ، حصاد 2023: تقدم و انتكاسات في حماية البيئة و مكافحة الاحتراز ، اعده للعربية :محمد فرحان ، مؤسسة DW .
- احمد سلطان (2023) . الاقتصاد الدائري : فرص و تحديات الواقع المصري https://www.zain.com/ar/sustainability/thought-leadership-reports /

- جمعية الأمم المتحدة للبيئة ،نظرة عامة على الموارد العالمية . 2019، لوحة الموارد الدولية.

- Aburounia Hamida. (2010). Capital Theory and Sustainable Development Sustainable Architecture and Urban Development, 1, pp. 1-17.
- WCED, (1987), Our Common Future: The World Commission on Environment and Development. Oxford University Press New York: Page 43.
- Solow, R., (1986)، "On the Intergenerational Allocation of Natural Resources", Journal of Economics, 88 (1), pp. 141-149.
- Gregory M. Hines, (2016), The Circular Economy: An Interdisciplinary Exploration of the Concept and Application in a Global Context", Journal of Industrial Ecology, pp. 7-20.
- Gregory M. Hines, (2016) Comprehensive Analysis of Circular Economy Concept and Its Importance in Achieving Sustainable Development, Journal of Environmental Policy and Planning, 2016, pp. 45-58.

- United Nations, (2019)، Transforming our world, The 2030 Agenda for Sustainable Development, A/RES/70/1, www.sustainabledevelopment.un.org pp. 1- 41, [Access Time, 2022].
- Nobre, G.C.; Tavares, E. The quest for a circular economy final definition: A scientific perspective. J. Clean. Prod. 2021, 314, 1279
- Kenneth R. Allen, "Principles of Circular Economy: A Comprehensive Approach", Routledge, 2021, pp. 130-145.
- "Waste Management and the Circular Economy: Case Studies from Europe" 2018 Daniel E. Hill, "Waste Management and the Circular Economy: Case Studies from Europe", Springer, 2018, pp. 50-65.
- Helen Kingsley & Jonathan Morgan, "Circular Economy: Global Implementation Strategies", Palgrave Macmillan, 2022, pp. 210-225.
- Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N. M., & Hultink, E. J. (2017). The Circular Economy – A New Sustainability Paradigm? Journal of Cleaner Production,p.p 757-768
- European Commission. (2015). Circular Economy Package: Closing the loop – An EU action plan for the Circular Economy. European Commission.
- van Buren, N., de Lange, R., & Kleiner, D. (2016). Circular Economy: An International and Comparative Analysis. Journal of Cleaner Production p 49-52.

Issue - Twenty first - Part I - November - 2024 - Fourth Year Refereed Quarterly Scientific Journal

International American Journal of Peer-Reviewed Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

Special Issue of Articles